



دورة تحليل مسائل قانون العقود التطبيقية للمتخصصين



دورة تحليل مسائل قانون العقود التطبيقية للمتخصصين

المرجع: 145377_590 التاريخ: 30 نوفمبر – 4 ديسمبر 2026 المكان: أمستردام الرسوم: Euro 5700

نظرة عامة

دورة تحليل مسائل قانون العقود التطبيقية للمتخصصين هي دورة لمدة 5 أيام لمختصي العقود والمشتريات والشؤون التجارية والمشاريع والعمليات والدعم القانوني، ويعود المشاركون بملف تحليل مسائل قانون العقود. تبحث الدورة تكوين العقد والصلاحيات وتفسير البنود والواجبات وتوزيع المخاطر والأداء والإخلال وسبل المعالجة والإنهاء وبنود النزاع عبر تحليل منظم للوقائع والنصوص. تحول الدورة المفاهيم القانونية إلى قرارات تجارية قابلة للتبعية مع بيان حدود المشورة القانونية. تقدم أجايل للتدريب قانون العقود التطبيقي كمنهج لدعم القرار.

الفئة المستهدفة

- الفرق المسؤولة عن فحص وقائع تكوين العقد وصلاحيات التوقيع
- الوظائف التي تفسر البنود وتوزع الواجبات والمخاطر التعاقدية
- المجموعات التي تراقب الأداء والتغيير والإشعارات والسجلات
- المختصون بتقييم حالات الإخلال والاستجابات التعاقدية المتاحة
- المدبرون الذين يعدون قرارات الإنهاء أو مسارات النزاع للمراجعة القانونية

تفترض الدورة تعامل المشاركين مع عقود تجارية، ولا تتناول المشورة القانونية الخاصة بنظام معين أو المرافعة القضائية أو تقييم المطالبات.

الإدارات والقطاعات المستهدفة

تدعم الدورة الإدارات والقطاعات التي تحول مسائل قانون العقود إلى قرارات تجارية مضبوطة.

- العقود والمشتريات والشؤون التجارية والمشاريع والعمليات
- الإنشاء والهندسة والبنية التحتية وخدمات المنشآت
- التقنية والاتصالات وخدمات الأعمال المسندة
- الطاقة والمرافق والتصنيع والعمليات الصناعية
- النقل والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والضيافة



أهداف التعلم

بنهاية هذه الدورة، سيتمكن المشاركون من:

- تطبيق منهج للتحقق من التكوين والصلاحية
- تحليل البنود بمصفوفة التفسير والسياق
- بناء خريطة الواجبات وتوزيع المخاطر
- تشخيص مسائل الأداء والتغيير والإخلال
- مقارنة سبل المعالجة وحقوق الإنهاء ومسارات النزاع
- تقييم الوقائع والبنود في ملف قرار قانوني تعاقدية

جدول الدورة

اليوم 1: تحليل التكوين والصلاحية

- شبكة تحليل الإيجاب والقبول والمقابل
- منهج نمط وقائع تكوين العقد
- قائمة تحقق صلاحية التوقيع
- مجموعة أسئلة الأهلية والرضا وقابلية النفاذ
- سجل مسائل التكوين وأدلتها

اليوم 2: التفسير والواجبات والمخاطر

- مصفوفة تحليل معنى البند وسياقه
- منهج رسم الواجبات الصريحة والضمنية
- جدول مراجعة أولوية وثائق العقد
- خريطة توزيع المخاطر والمسؤوليات
- سجل قرار الغموض والتفسير



اليوم 3: الأداء والتغيير وأسباب الإعفاء

- ورقة تتبع متطلبات الأداء
- خريطة صلاحية تغيير العقد وإجراءاته
- قائمة تحقق شروط الإشعار وتوقيته
- إطار تحليل القوة القاهرة وأسباب الإعفاء
- سجل أدلة انحراف الأداء

اليوم 4: الإخلال وسبل المعالجة ومسارات الخروج

- مصفوفة تصنيف مسائل الإخلال الجوهرية
- جدول مقارنة الضرر والسببية وسبل المعالجة
- أسئلة قرار التعويض والتنفيذ العيني
- خريطة حق الإنهاء وآثاره
- مراجعة بند النزاع ومسار التصعيد

اليوم 5: ممارسة قانون العقود التطبيقي

- تمرين: التحقق من وقائع التكوين والصلاحية
- تمرين: تفسير البنود ورسم المخاطر التعاقدية
- تمرين: تشخيص مسائل الأداء والإخلال
- تمرين: مقارنة المعالجات والإنهاء ومسارات النزاع
- المشروع الختامي: ملف تحليل مسائل قانون العقود

التمارين التطبيقية

تستخدم الدورة أنشطة مقترحة لاختبار قرارات قانون العقود التطبيقي في سياقات تشغيلية.

- نشاط مقترح: تقييم وقائع التكوين والصلاحية المفوضة في عقد خدمات تقنية.
- نشاط مقترح: رسم الواجبات وتوزيع المخاطر وضوابط التغيير في عقد هندسي.
- نشاط مقترح: تصنيف إخفاق مورد في الأداء ومقارنة سبل المعالجة المتاحة.
- نشاط مقترح: إعداد سجل قرار الإنهاء ومسار النزاع في عقد خدمات منشآت.



الأسئلة الشائعة

لمن يناسب تحليل مسائل قانون العقود التطبيقي وماذا يفترض؟

يناسب تحليل مسائل قانون العقود التطبيقي المختصين الذين يفحصون عقودا تجارية سارية ويتعاملون مع البنود أو السجلات أو معلومات الأداء أو قرارات التصعيد دون ممارسة دور المستشار القانوني.

كيف يختلف قانون العقود التطبيقي عن إدارة العقود التأسيسية؟

يركز قانون العقود التطبيقي على تشخيص المسائل القانونية والتكوين والتفسير والإخلال والمعالجات والإنهاء، بينما تركز إدارة العقود التأسيسية على الإدارة والمخرجات والتواصل والرقابة المعتادة على الأداء.

كيف تهيكّل مسألة قانون العقود للمراجعة؟

تهيكّل مسألة قانون العقود حول الوقائع والسلحية وصياغة البند وتسلسل الوثائق والواجبات والأدلة والإخلال المحتمل والاستجابات المتاحة ومالك القرار والأسئلة التي تتطلب مشورة قانونية.

ما العوامل التي تشكل قرار معالجة الإخلال بالعقد؟

يقارن قرار المعالجة طبيعة الإخلال والسببية والأدلة المتاحة والقيود التعاقدية والضرر وإمكان التنفيذ وآثار العلاقة ونتائج الإنهاء وبنود النزاع والقانون الواجب التطبيق.

متى يجب تقييم إنهاء العقد؟

يجب تقييم إنهاء العقد بعد فحص سبب الإنهاء وشروط الإشعار وحقوق المعالجة والسلحية والأدلة والواجبات المستمرة والآثار التشغيلية ومسار النزاع والحاجة إلى مراجعة قانونية.

الخاتمة

يعود المشاركون بملف تحليل مسائل قانون العقود الذي يربط التكوين والسلحية ومعنى البنود والواجبات والمخاطر والأداء والإخلال والمعالجات والإنهاء ومسارات النزاع. يمنح الملف الفرق المشتركة أساسا متسقا لتسجيل الوقائع ومقارنة الاستجابات. يحسن تتبع القرار ويحدد الأسئلة التي تتطلب مشورة قانونية مؤهلة.